

والنتيجة دامة ان صدق الدوام على احدى مقدميه والا لصغري نجد واغنيا اللادوام واللاص
والضروة ان تصدق كانت وما السكر الثالث فطر فطرية الصغري والنتيجة الكبرى ان كانت غير الاربع
الصغري بخلافه اللادوام ان كانت الكبرى احدى العامين ومضمونا للمية ان كانت احدى الخاصتين فما الت
فشرطنا حسب المبرهن مورخسته او ان يكون القياس فيمن الفعليات الثاني العكس الثالث المستعمل
الثالث صدق الدوام للصغري الثالث والع في العام على كبرى التواضع كون الكبرى في انما هي من
السؤال الخامس لو ان الصغري في الثامن من احدى الخاصتين والكبرى مما يصدق عليه العمومي العام والنتيجة
الصغريين الاولين على الصغري ان صدق الدوام عليهما او تعبير من السنة المنقصة السواك ولا تطلق
تماما وفي الضرب الثالث دامة ان صدق الدوام على احدى مقدميه
والا فكل الصغري وفي الرابع الخامس دامة ان صدق دامة ان صدق الدوام
على الكبرى والا فكل الصغري مما يصدق عليه عن اللادوام وفي السادس كما في الثاني
بعد على الصغري وفي السابع كما في الثالث بعد على الكبرى وفي الثامن بعد على النتيجة
تعود على الترتيب م

فيا س واحد ومن مركبة وبسيطة قياسان
ومن مركبتين الرعة اقبسة فان كان
المتنج منها قياسا واحد اكانت نتيجة القياس
بسيطة والاركت النتائج ووجعلت نتيجة
القياس واما الثاني وموان الممكنة اذا كانت
كبرى لم يستعمل الامع الضرورية المطلقة
فلانه قد تبين من الشرط الاول ان الممكنة
الكبرى مع غير الضرورية والدايمة عقيمة
لعدم صدق الدوام على الصغري وعدم
كون الكبرى من القضايا الست فلو
استعمل الممكنة الكبرى مع غير الضرورية
لكان اختلاطها مع الدائمة ومنوعا عن منتج
لحواز ان يكون المسلوب عن الشيء ثلثه كان
ثابتا له دائما كقولنا كل رومي ابيض دائما
ولا شيء من الرومي بابيض بلا مكان مع استثناء
الستلب ولو قلنا ذلك الكبرى لا شيء من
الهندي بابيض بلا مكان امتنع الامجاب
قول والنتيجة دامة صدق الدوام
على احد مقدميه **قول**

الاختلاطات

الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل
بحسب مقتضى الشرطين الرابع والسادس
لان الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين
اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب احد
عشر صغري في سبع كبريات والشرط
الثاني اسقط ثمانية الممكنات الصغري
مع الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة
والتابطين اثنا جمان الدوام اما ان يسقط
على احدى المقدمتين بان يكون ضرورية
او دامة او لا يصدق فان صدق الدوام
على احدى المقدمتين فالنتيجة دامة
والا فالنتيجة كالصغري بشرط حذف قد
الوجود اتي اللادوام واللاضرورية منها
وحذف الضرورة منها سو كانت وصفية
او وقتية اما ان النتيجة كالمقدمة الدائمة
او كالصغري فما لبراهين المذكورة في المطلقات
من الحلف والعكس والا فتراض مثلا
اذا صدق **ج** بالاطلاق ولا شيء من
ب بالضرورة او دائما فلا شيء من **ج** ادائيا ولا